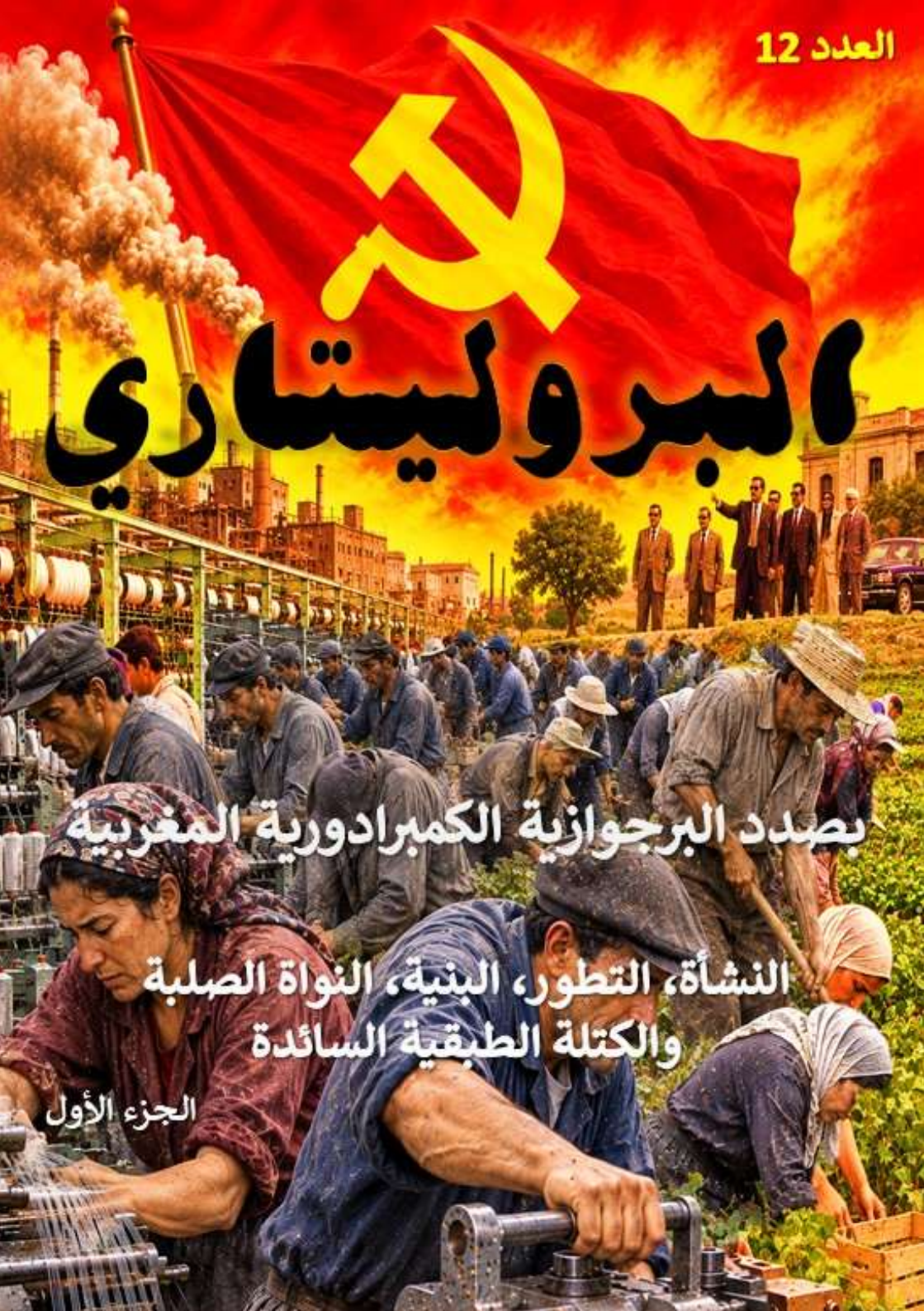
العدد 12

البلشفي



بصدد البرجوازية الكمبرادورية المغربية

النشأة، التطور، البنية، النواة الصلبة والكتلة الطبقية السائدة

الجزء الأول

بصدد البرجوازية الكمبرادورية المغربية

النشأة، التطور، البنية، النواة الصلبة والكتلة الطبقية السائدة

الجزء الأول

علي محمود

تقديم

إنه لمن اللافت للنظر عندما نتمعن في الخطاب السياسي للجيل السياسي الحالي، الذي دشنته حركة 20 فبراير ومن بعدها ما سمي بجيل زد، نجد تلك الهوة العميقة، التي تفصل هذا الجيل عن الأجيال السابقة لسنوات السبعينات والثمانينات.

لقد ترعرع هذا الجيل في سياق أصبحت فيه الإيديولوجيا "النيولبرالية" سائدة على الصعيد العالمي، فوجدت صداها في سياق داخلي يتميز بانهيار الإصلاحية المتعفنة على المستوى السياسي، وانتشار الخطاب الإسلاموي، الذي أدخل البلاد في سجن الإيديولوجيا الماضوية السلفية والرجعية، وانفراد الخطاب الكمبرادوري الرسمي بالساحة السياسية، وتقاسم التأثير الإيديولوجي مع التكئة الإسلاموية الحليف الاستراتيجي للنظام. هكذا، دخلت الخطاب السياسي والاقتصادي مصطلحات عديدة بثتها هذه التيارات، تزعم لنفسها تأويل الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بمصطلحات إما غير علمية (مفهوم الفساد) وإما مشوهة (مفهوم الريع)، و إما سياسية (مفهوم الحاكم و التحكم).

في ظل هذا الوضع، أصبح الخطاب "اللبرالي" هو الخطاب الوحيد و الأوحد للتعامل مع مفاهيم مثل التنمية و التخلف، و أصبح الجميع يتحرك من داخل هذا الخطاب كما لو أنه خطاب علمي، فما أن يحصل النظام على استثمار خارجي حتى يصفق الجميع معتبرا ذلك إسهاما في التنمية و تقدم البلاد، لذلك، تربى هذا الجيل على اعتبار الخطاب اللبرالي مسلمة لا خلاف حولها، و يكفي إلقاء نظرة على خطاب حركة 20 فبراير و حركة جيل زد للتأكد من التأثير أعلاه، فالحركتان معا لا تعيدان النظر في طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي بما يعنيه من طبيعة كمبرادورية تبعية، تولد باستمرار بنية امبريالية كمبرادورية تمنع البلاد من الخروج من التخلف و التأخر الاقتصادي و التحرر السياسي .

إن تيارات الإصلاحية المتعفنة المنهارة قد التحقت بشكل واضح بالدفاع عن الخطاب اللبرالي و تنميقه ببعض المطالب الاجتماعية الجزئية، أما التيار الإسلاموي الفاقد أصلا لخطاب الاقتصاد

السياسي فهو يتكيف باستمرار مع الخطاب اللبرالي السائد، و يتخفى بشعارات مناهضة للبرالية و العلمانية، التي لا يجد مانعا من الاستفادة المادية منها. و في ظل هذا الحقل المغلق الذي بناه حول المجتمع من تحت من بعد فشل تجارب البناء من فوق التي عرفها العالم العربي، فقد أصبح تفسير الغنى و الفقر و الفوارق الاجتماعية بنظرية الابتلاء، أما الرزق فمن عند الله يقدره على من يشاء، فرزقك يأتيك حتى بيتك، و أما الغنى فلحظة من الغني (الله) تغنيك (لحظة من الغني أي الله تغني)، هكذا، انتشرت في المجتمع المغربي الإيديولوجيا القدرية و التواكلية و معهما الفكر الخرافي المناقض لمبدأ السببية، فكل شيء يمكن أن يقع أو لا يقع. نحن هنا خارج كل منطق علمي.

و عندما غاب خطاب التبعية الاقتصادية و السياسية، و الطبيعة الكمبرادورية للاقتصاد المغربي، و معهما مفهوم الصراع الطبقي، اعتلى عرش الشعارات شعار ما يسمى بمعارضة الفساد، الشعار الذي يركز على الشخصنة و الأخلاقيات الزائفة.

من هذه المنطلقات، يظهر لنا أن الأجيال الحالية غير مسلحة بأسلحة الفكر العلمي، و بالتالي تجاوز مطالبها الهزيلة لصالح بديل سياسي و اقتصادي جذري و ثوري.

و انطلاقا من هذا الوضع، نقوم بتوضيح بعض المفاهيم النظرية إسهاما منا في تصحيح الوضع، و تسليح المناضلين الشباب بأسلحة حقيقية و فعالة لمواجهة خطاب الفوارق الاجتماعية و الدكتاتورية السياسية، الذي يعتمد شكليا على الإيديولوجيا اللبرالية.

1) في المعنى العام للتخلف

إن التخلف هو حالة بنيوية من التبعية و الاستغلال الذي تتعرض له تشكيلة اقتصادية و اجتماعية معينة، و ليس مجرد تأخر في النمو كما يزعم إيديولوجيو اللبرالية و النيو لبرالية، إنه حصيلة الامبريالية الرأسمالية، حيث يتم إبقاء بلد أو تشكيلة اقتصادية و اجتماعية، أو بلد من بلدان الأطراف في الفقر من أجل تغذية و إغناء المراكز الرأسمالية (الدول المتطورة).

و هناك ثلاث مميزات تسم بسماتها المجتمعات المتخلفة:

ا- إنتاج التخلف

إن التخلف ليس مرحلة طبيعية، بل حصيلة إدماج مفروض لبلدان في نظام رأسمالي عالمي تحول إلى امبريالية، و نظام اقتصادي عالمي ينقسم إلى بلدان فقيرة و مضطهدة (بلدان الأطراف) و بلدان المركز الغنية، و تقوم بين الطرفين علاقة غير تماثلية، حيث الموارد و اليد العاملة الرخيصة يتم نقلهما من الأطراف إلى المراكز.

بدأت سيرورة إدماج المجتمع المغربي في النظام الرأسمالي العالمي ابتداء من منتصف القرن 19، حيث توج هذا المسار بإمضاء عقد الحماية سنة 1912 و انتهاء باستقلال سياسي شكلي سنة 1956، الذي استمر تأثيره إلى اليوم.

ب- التبعية الاقتصادية

إن الاقتصادات المتخلفة هي اقتصادات موجهة نحو الخارج من خلال التصدير و التخصص في المواد المصدرة و ضعف السوق الداخلية، و انتشار سوق المواد الكمالية، الشيء الذي يجعل تطور هذه الاقتصادات رهين باحتياجات المراكز الرأسمالية.

ج- دور الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الرأسمالية العالمية

تلعب هذه الشركات و المؤسسات العالمية دورا كبيرا في الحد من سياسات تصنيع حقيقية، من خلال تهريب الأرباح و فوائض القيمة و استغلال الفوارق الإنتاجية و تكثيف الاستغلال لليد العاملة الرخيصة، و لضمان ذلك تحتاج إلى أنظمة دكتاتورية تحمي مصالحه، الشيء الذي توفره بورجوازية كمبرادورية وسيطة.

و بهذا المعنى، لا تتغير طبيعة التبعية لمجرد أن شركة متعددة الجنسيات قد استثمرت في البلد في الصناعة أو الفلاحة، إما بشكل مباشر أو عن طريق المناولة (الشركات من الباطن)، و في هذا السياق يزيد الشركاء المحليون للرأسمال العالمي من حدة الاستغلال للزيادة في نصيبهم من الكعكة.

في دول المراكز الرأسمالية، يستعمل جزء من فوائض القيمة لإعادة إنتاج الرأسمال، و هو ما يسمى بالتراكم الرأسمالي، الذي يعتبر محرك التنمية الاقتصادية القائمة على تلبية حاجيات سوق استهلاكية داخلية قوية، أما في بلدان الأطراف، حالة المغرب، فتقوم الشركات الأجنبية المستثمرة المستفيدة من العديد من الامتيازات بتصدير فوائض القيمة إلى بلدانها، مساهمة في إغنائها بعدما امتصت دماء الطبقة العاملة ذات الكلفة الرخيصة، فينتج عن ذلك إعادة إنتاج التخلف و ضعف السوق الاستهلاكية الداخلية، و انتشار سوق الاستهلاك الكمالي للفئات العليا من المجتمع، التي تعيش البذخ على حساب الجماهير الواسعة التي تم تهميشها.

إن هذه العلاقة القائمة بين دول أطراف المركز الرأسمالي و المراكز الرأسمالية، تولد بطبيعتها تطورا لا متكافئا بين الطرفين و تبعية اقتصادية و مالية و تكنولوجية، و لذلك فدول الأطراف تعتبر مستغلة و مضطهدة و تابعة و ذات اقتصادات مشوهة.

2) المفهوم اللبرالي للتخلف

يعتبر اللبراليون بشكل عام التخلف مجرد مرحلة أولية يمر منها المجتمع يمكن تجاوزها عن طريق سياسة تصنيعية و الانفتاح على الأسواق، و يعتبر اللبراليون كذلك التخلف كحلقة مفرغة للفقر و انعدام التوفير، و لذلك يدعون إلى الاستثمار و التحديث التكنولوجي و التبادل الحر.

بناء عليه، فالتخلف في المنظور اللبرالي هو تأخر بنيوي و ليس نتيجة للاستعمار و الامبريالية و الاستغلال، و من ثمة من الممكن تداركه، و هناك نظرية مشهورة لأحد اللبراليين و يدعى روستو تسمى نظرية المراحل الخمس.

و من خلال هذه النظرية يتم النظر إلى الدول المتخلفة كما لو أنها توجد في فترة "مجتمع تقليدي"، أو في فترة "ما قبل الإقلاع"، و عليها مراكمة الرأسمال من أجل الوصول إلى الإقلاع و الخروج من الحلقة المفرغة للفقر، فضعف المداخيل يولد ضعف التوفير، و هذا الأخير يحد من الاستثمار، الشيء الذي يولد ضعف الإنتاجية و يؤبد التخلف.

و يعتقد اللبراليون أن الانفتاح على المبادلات العالمية، باعتبار أن التجارة هي محرك النمو، و كذلك الدعوة إلى الاستثمار الخاص على الصعيد الوطني و الدولي(الاقتراض من البنوك الدولية و فتح الأبواب للرأسمال العالمي) و كذلك ما يسمونه بتحديث الزراعة و مراكمة الرأسمال التقني، بالإضافة إلى المساعدات الدولية، وسيلة لاستقدام الرأسمال الضروري من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

و كخلاصة، ففكرة الخروج من التخلف لدى اللبراليين تقوم على ما يسمونه بتحديث البنيات الداخلية للمجتمع و الاندماج في السوق العالمي، و هذا ما يحقق التنمية.

3) في المفهوم اللبرالي للتنمية

حسب هذا المفهوم فإن النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للتقدم، الذي يتم تحفيزه عن طريق السوق الحر، و عن طريق الملكية الخاصة و رفع القيود عن الأسواقو الانخراط في التجارة العالمية، و يدعو هذا التيار إلى تقليص تدخل الدولة إلى أقل حد ممكن، فالحرية الاقتصادية و المبادرة الفردية تولد الثروة، التي يستفيد منها الجميع.

إن هذه النظرية تعتمد على اللبرلة و الانفتاح على التجارة الخارجية (التبادل الحر)و كذلك الاعتقاد بأن الثروة سيستفيد منها المجتمع كله، و هو ما يسمونه بالأثر الانتشاري، بمعنى أنها تنتشر من المحظوظين أكثر نحو باقي المجتمع، و الحقيقة أن الأرقام و الإحصائيات العالمية تكذب ذلك.

عموما، فالمفهوم اللبرالي للتنمية يقوم على الأسس التالية:

- الحرية الاقتصادية و السوق :

إن التنمية حسب هذا المنظور تعتمد على المبادرة الفردية و حرية المنافسة و الزيادة في الثروة نحو الأقصى، تنتج من فعالية ميكانيزمات السوق بدل التخطيط الدولتي.

- حرية التبادل و العولمة :

يرى اللبراليون أن الانفتاح على المبادلات الدولية يسمح للبلدان بأن تتخصص و أن تحصل على استثمارات و تحفز نموها.

- رفع القيود و تخلي الدولة عن وظائفها

يتبنى اللبراليون موقفا يدعو إلى تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد (الخصخصة، التخفيض من المصاريف العمومية) و ذلك لتلافي اختلالات السوق.

- نظرية أثر الانتشار

يؤمن اللبراليون أن النمو الاقتصادي ينتهي به الأمر ليكون في صالح مجموع المجتمع، وذلك بخلقه وظائف شغل و الزيادة في المداخيل، و يستعملون في هذا المجال شعار "المد الصاعد يرفع كل القوارب"، و يعكس هذا الشعار نظرية الأثر الانتشاري، حيث المد الصاعد – نمو الناتج الداخلي، و هو مؤشر متوسط النمو- ينتشر في اتجاه الفئات الأكثر فقرا و حرمانا.

إن المنظور اللبرالي للتحديث يرى فيها انتقالا خطيا للاقتصادات التقليدية نحو اقتصادات صناعية و خدماتية عصرية، و لا يرى هذا التيار أن كل هذا يؤدي إلى تزايد اللامساواة و مخاطر عدم الاستقرار المالي و هشاشة الوضع تجاه الصدمات الخارجية، و إهمال الإكراهات الإيكولوجية و الاجتماعية، و يذكر الجميع نتائج ما سمي بسياسات التقويم الهيكلي، الذي جاءت به النيو لبرالية.

4) مجمل النقد الماركسي للمفهوم اللبرالي للتنمية

تعتبر الماركسية الطرح اللبرالي منظورا إيديولوجيا، حيث يختزل التنمية في مجرد نمو الناتج الداخلي الخام و كذلك بتوسع السوق، و يعتبر الماركسيون أن هذا النموذج الاقتصادي الرأسمالي، يعتمد بنيويا على الاستغلال لأوسع الفئات الجماهيرية، و بلترتها و تهميشها خدمة لسياسات السوق، و

اعتبار هذا النموذج كذلك يولد اللامساواة و الفوارق الاجتماعية المتزايدة باستمرار (التفقير)، و يتسبب كذلك في أزمات دورية.

و خلافا لهذا النموذج اللبرالي، تعتبر الماركسية أن النمو الاقتصادي ليس كسيرورة منسجمة، بل كتراكم في الرأسمال على حساب الطبقة العاملة، ثم إن الأمر يؤدي إلى ألينة العمل و يحطم الرأسمال الطبيعي.

يرفض الطرح الماركسي الأطروحة اللبرالية حول النمو المنسجم، باعتبارها طرحا واهما، ثم يرفض الماركسيون فكرة أن السوق يستفيد منه الجميع، كما أن النمو الرأسمالي ينتج تناقضات كبرى بين القوى المنتجة و بين علاقات الإنتاج الرأسمالية، و هو تناقض يولد باستمرار أزمات اقتصادية. و من زاوية الاستغلال و الألينة، يرى الماركسيون أن النمو بالمنظور اللبرالي هو ميكانيزم يصعد استغلال قوة العمل التي يتم تحويلها إلى بضاعة، و كمنظور طبقي، يزيد في سيطرة البورجوازية على البروليتاريا، ثم لأن المفهوم اللبرالي يتجاهل واقع أن الغنى الذي يراكمه الرأسماليون هو حصيلة حرمان الآخرين، فالتفقير أثر بنيوي للرأسمالية، و ليس فشلا مؤقتا، ثم إن قرار الزيادة في الناتج الداخلي الخام لتحقيق التنمية يتجاهل تحطيم القيمة الاجتماعية و الطبيعية، و أن الإنتاج الرأسمالي يهدف إلى تحقيق القيمة التبادلية و الربح و ليس تلبية الحاجيات الفعلية للأغلبية الساحقة من المجتمع (القيمة الاستعمالية).

لقد اعتبر ماركس بشكل عام النظريات الاقتصادية اللبرالية كنظريات اقتصادية مبتذلة، و اعتبر ماركس بالفعل أن الاقتصاد اللبرالي هو عبارة عن دفاع (أيدبولوجيا) تخفي علاقات الإنتاج الحقيقية و ترفض تحليل البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي .

عموما، تعتبر الماركسية أن النمو الحقيقي لا يمكن الوصول إليه إلا عبر تجاوز الرأسمالية، و تحقيق المراقبة الاجتماعية لوسائل الإنتاج، و إنهاء استغلال الإنسان للإنسان بعيدا عن النموذج اللبرالي المتمحور حول الربح.

5) حول البورجوازية الكمبرادورية

ا- محاولات التعريف

سنحاول في هذا القسم التعريف بمصطلح كمبرادور من خلال جوانب مختلفة، اقتصادية و سياسية و اجتماعية .

من الناحية اللغوية، فتعود كلمة كمبرادور إلى أصول برتغالية، و تعني المشتري، و في ظل السياق الاستعماري أصبحت تعني ذلك الشخص المنتمي إلى البلد المستعمر، و الذي أصبح وسيطا و وكيلا لمصالح شركات أجنبية، و يقوم بدور الوسيط في العمليات المالية و التجارية. استعمل المصطلح من طرف الماركسيين ف أمريكا اللاتينية لوصف البورجوازية المرتبطة بالرساميل العالمية، و التي كان نشاطها في البداية يتمركز داخل الموانئ، تماما كأولئك المحميين في نهاية القرن 19 و بداية القرن 20، اللذين كانوا يقومون بأعمال السمسرة و الوساطة لصالح القوى الاستعمارية بالمغرب.

و في التحاليل الماركسية، تقر النظرية الماركسية بوجود برجوازيتين في المستعمرات و أشباه المستعمرات، و هما البورجوازية الوطنية و البورجوازية الكمبرادورية، الأولى ذات مصالح وثقافة خاصة و وجودها مرتبط بالدولة القومية، أما البرجوازية الكمبرادورية فقد نشأت و ترعرعت في كنف الاستعمار و الرأسمال الأجنبي، و تقوم سيطرتها في هذه البلدان على تحكمها في التجارة مع الرساميل الأجنبية.

وكان نيكولاس بولونتزاس من القلائل اللذين اهتموا بالمفهوم و حدد البورجوازية الكمبرادورية بكونها شريحة من البورجوازية في دول الأطراف، شريحة مرتبطة بالرأسمال الامبريالي الأجنبي، و في هذه البلدان التابعة، و خلافا للبورجوازية الوطنية، فإن المصالح الاقتصادية و السياسية للبورجوازية الكمبرادورية مرتبطة بالقوى الأجنبية، و تعمل كوسيط أو وكيل لتلك القوى، و تعمل من موقعها على منع تطور اقتصادي متمحور على الذات، و من الناحية السياسية، تعتبر هذه الطبقة تابعة بالكامل للامبريالية، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الإيديولوجي، و يعارض بولنتزاس هذه الطبقة بطبقة أخرى هي البورجوازية الوطنية ذات المصالح المحلية، و كذلك بما يسميه البورجوازية الداخلية، المرتبطة بالرأسمال المحلي، لكن مندمجة بالسوق العالمية، وقد قدم بولنتزاس هذا التحليل في سياق تحليل الطبقات الاجتماعية.

و عموما، فإن هذا المصطلح يدخل في تحليل السيطرة الامبريالية، حيث تقوم هذه الشريحة الكمبرادورية المسيطرة محليا، بإعادة إنتاج المصالح الامبريالية الأجنبية على حساب الاقتصاد الوطني .

أما عند ماو تسي توتغ فمصطلح البرجوازية الكمبرادورية فيعني الشريحة من البورجوازية الكبيرة الصينية المرتبطة بالمصالح الامبريالية الأجنبية، و الكمبرادور هم وسطاء تجاريون يزدهرون عن طريق خدمة القوى الاستعمارية، و ينشطون كملحقات للإمبريالية، و يعارضون الثورة الوطنية الديموقراطية و كذلك السيادة الوطنية، و تمتاز هذه الطبقة بما يلي :

1-التبعية الاقتصادية

خلافا للبرجوازية الوطنية، فإن هذه الطبقة تحقق الاغتناء عن طريق دور الوساطة في التجارة مع القوى الامبريالية و الاستعمارية.

2-على المستوى السياسي

تتميز هذه الطبقة بكونها رجعية إلى أقصى الحدود، ذلك أن وجودها و وجود دولة دكتاتورية هما عنصران أساسيان لحماية المصالح الامبريالية في البلاد، و التغطية على الاستغلال المكثف للطبقة العاملة (توفير يد عاملة رخيصة للرساميل الأجنبية) و النهب الفاحش لموارد البلاد، و تهميش أوسع الفئات الجماهيرية.

إن هذه الطبقة تعارض أي تغيير ثوريو تتحالف مع القوى الأكثر رجعية في المجتمع و الإقطاع.

لقد اعتبر ماو تسي تونغ أن الثورة يجب أن تستهدف هذه الطبقة إلى جانب الملاكين العقاريين الكبار، و تعارض هذه الطبقة التحالف الثوري الذي يجمع بين البروليتاريا و الفلاحين و البورجوازية الصغيرة.

3- من حيث الأصل :

إن الكمبرادور الصيني كان ذلك الصيني، الذي يدير مصالح شركة أجنبية في القرن 19 و بداية القرن 20.

و بالإضافة إلى هذه التحديدات التي صنفها ماو تسي تونغ كبرجوازية بيروقراطية كمبرادورية تعرقل استقلال الصين، يقول ماو تسي تونغ بصدد طبقة الملاكين العقاريين و البرجوازية الكمبرادورية :

"في هذا البلد المتخلف اقتصاديا و شبه مستعمر، الذي هو الصين، فإن طبقة الملاكين العقاريين و البرجوازية الكمبرادورية، هما ملحقان حقيقيان للبورجوازية العالمية، و مرتبطان بالإمبريالية فيما يخص وجودهما و تطورهما. إن هاتين الطبقتين تمثلان علاقات الإنتاج الأكثر تخلفا و الأكثر رجعية في الصين، و يعرقلان تطور القوى المنتجة في البلاد. إن وجودهما يتنافى بشكل مطلق مع أهداف الثورة الصينية، و هذا صحيح بشكل خاص بالنسبة للملاكين العقاريين الكبار و كبار الكمبرادور، اللذان يصطفان دائما إلى جانب الامبريالية و يشكلان الجماعة المضادة للثورة الأقصى، و ممثلاهما السياسيان، هم أولئك المتحكمون في الدولة و الجناح اليميني من الكيومنتانغ".

و يعارض ماو تسي تونغ هذه الطبقة بالبورجوازية الوطنية التي يعرفها كما يلي:

"تمثل البورجوازية المتوسطة علاقات الإنتاج الرأسمالية في المدن و البوادي الصينية، و نعني بالبرجوازية المتوسطة، البورجوازية الوطنية، إنها مترددة في موقفها تجاه الثورة الصينية:

عندما تعاني من الضربات الحادة التي يوجهها لها الرأسمال الأجنبي و النير الذي يثقلها به أمراء الحرب، تحس بضرورة الثورة، و تعلن وقوفها إلى جانب الحركة الثورية الموجهة ضد الامبريالية و أمراء الحرب، لكنها ترتاب من الثورة عندما تحس أن المشاركة الجامحة لبروليتاريا البلاد و التضامن النشط للبروليتاريا العالمية، تضع هذه الثورة في خطر حلمها في الوصول إلى مصاف البورجوازية الكبيرة. إن أرضيتها السياسية تقوم على تآلف دولة تسيطر عليها طبقة واحدة هي البورجوازية الوطنية".

6) حول إعادة إنتاج الرأسمال الكمبرادوري (تعريف و خطاطة)

سنحاول هنا التطرق إلى الموضوع على مرحلتين، يتناول في المرحلة الأولى مسألة التراكم الرأسمالي بشكل عام، و التراكم الرأسمال الكمبرادوري بشكل خاص، ثم نغوص في عمق عملية التراكم، سواء بالنسبة للرأسمال أو بالنسبة للرأسمال الكمبرادوري، و ذلك في المرحلة الثانية بهدف التأسيس العلمي لموضوعة الكمبرادور و الاقتصاد الكمبرادوري المولد للتخلف باستمرار، و دحضا للمفاهيم السائدة حول ما يسمى بالتنمية و المشاريع التنموية في سياق التبعية للرأسمال الامبريالي .

ا-التراكم الرأسمالي : خطاطة أولية

عموما، يمكن تعريف سيرورة عملية التراكم الرأسمالي، كسيرورة لإعادة استثمار الأرباح و فوائد القيمة من اجل الزيادة في الرأسمال بهدف الزيادة في الإنتاج و فائض القيمة، و تختزل المسالة في الخطاطة العامة لتراكم الرأسمال، التي يمكن رسمها على الشكل التالي:

ن(نقد) – ب(بضاعة) – ن'(نقد +) حيث جزء من فائض القيمة تتم إعادة استثماره من أجل إعادة إنتاج موسعة للرأسمال، و تعتبر هذه العملية جوهرية بالنسبة للنمو الاقتصادي، و تتم العملية على الشكل التالي:

1-استثمار أولي:

تقوم المقاولة باستعمال رأسمالها من أجل شراء وسائل الإنتاج و قوة العمل

2- عملية الإنتاج:

هنا يتحول الرأسمال النقدي إلى رأسمال منتج من خلال تحويل المواد الأولية إلى بضائع جديدة عن طريق استعمال قوة العمل و تحقيق ب'

3- تحقيق القيمة:

و تعني بيع ب' التي تتضمن فائض القيمة، و هنا يتحقق رأسمال نقدي أكبر حجما.

و هكذا، يتحول ب' إلى ن'و ن'= ن + ف ق (فائض قيمة).

إن جزءا من فائض القيمة يتم استهلاكه، بينما جزء آخر تتم إعادة استثماره من أجل الزيادة في الرأسمال، الشيء الذي يسمح بالزيادة في الإنتاج في الدورة اللاحقة.

إن هذه السيرورة هي محرك النمو في الرأسمالية، فهي تحفز الإنتاج و الزيادة في الغنى، و يطلق الرأسماليون على هذه العملية ب "الحلقة المثمرة"، أي مزيد من الرأسمال – المزيد من الإنتاج – المزيد من الأرباح – المزيد من الاستثمار.

ب - تراكم الرأسمال و تفقير البروليتاريا

1-الإنتاج و إعادة الإنتاج

لا نستطيع توقيف الإنتاج لأننا لا نستطيع توقيف الاستهلاك، بغض النظر عن بنية العلاقات الاجتماعية، فسيرورة الإنتاج يجب أن تتجدد باستمرار، فهذا التكرار غير المنقطع لمسار الإنتاج يطلق عليه اسم إعادة الإنتاج. يقول ماركس:

"إذا نظرنا إلى الإنتاج الاجتماعي بدون أن نكتفي بمظهره المنعزل، بل ننظر إليه في مسار تجدده الذي لا يتوقف، يمكن القول أن كل عملية إنتاج اجتماعي هي بالتالي، في نفس الوقت عملية إعادة إنتاج ("الرأسمال"، الكتاب الأول، المجلد الثاني، ص 9).

عن شروط الإنتاج هي نفسها شروط إعادة الإنتاج، فإذا كان الإنتاج يأخذ شكلا رأسماليا، فإعادة الإنتاج يأخذ نفس الشكل. إن سيرورة إعادة الإنتاج لا تتمثل فقط في كون البشر يصنعون كميات من المنتجات جديدة دائما، وذلك لتعويض المنتجات المستهلكة، بل كذلك يتمثل الأمر في كون علاقات الإنتاج داخل المجتمعات توافق هذا التجدد المستمر. علينا التمييز بين نوعين من إعادة الإنتاج:

ا-إعادة الإنتاج البسيط

إنها تكرار لسيرورة الإنتاج في أحجامها السابقة، فالمنتجات المصنعة الجديدة لا تقوم سوى بتعويض تلك المواد التي تم استهلاكها.

-ب إعادة الإنتاج الموسع

إنها تكرار لسيرورة الإنتاج في أحجام أكبر، و لا يقوم هذا الإنتاج فقط بتعويض للسلع المستهلكة، بل هناك إنتاج فائض، أي زيادة في إنتاج وسائل الإنتاج و مواد الاستهلاك.

إن بطأ المجتمعات ما قبل الرأسمالية قد تم تعويضه بتطوير كبير و سريع للقوى المنتجة. إن إعادة الإنتاج الموسع، الذي يتوقف بسبب الأزمة الاقتصادية، و التي يعرف خلالها الإنتاج انخفاضا، فتلك هي ميزة نمط الإنتاج الرأسمالي.

1- إعادة الإنتاج الرأسمالي البسيط

في هذا الشكل من إعادة الإنتاج الرأسمالي، تتجدد سيرورة الإنتاج بدون أن تغير من حجمها، ففائض القيمة قد تم صرفه بالكامل من طرف الرأسمالي تلبية لاستهلاكه الشخصي. إن تحليل إعادة الإنتاج البسيط تكفي في حد ذاتها لتعميق الدراسة بالنسبة لبعض العناصر الأساسية في الرأسمالية، ففي سيرورة إعادة الإنتاج الرأسمالي، يتجدد، ليس فقط منتج العمل، بل كذلك علاقات الاستغلال الرأسمالي، فمن جهة، و خلال مسار إعادة الإنتاج يخلق باستمرار الغنى، الذي يعود إلى الرأسمالي، و الذي يستعمله من أجل امتلاك فائض القيمة، ففي نهاية كل سيرورة إنتاج، تجد المقاولة نفسها ممتلكة لرأسمال يسمح لها بالاغتناء عن طريق استغلال العمال، و من جهة أخرى، يبقى العامل بروليتاريا عند نهاية سيرورة الإنتاج غير مالك، فيكون مضطرا إذا هو أراد ألا يموت جوعا، أن يبيع باستمرار قوة عمله للرأسمالي .

إن إعادة إنتاج قوة العمل المأجور، تظل الشرط الضروري لإعادة إنتاج الرأسمال.

يقول ماركس :

"إن سيرورة الإنتاج الرأسمالي تعيد إنتاج من ذاتها الفصل بين العامل و شروط العمل، تعيد لإنتاج، بل تخلد عن طرق هذا، الشروط التي تفرض على العامل بيع نفسه من أجل العيش، و جعل الرأسمالي في حالة قدرة على شراء قوة عمله من أجل الاغتناء" ("الرأسمال"، الكتاب الأول، مجلد 3، ص 19– 29).

إن العامل حسب ماركس، ملك للرأسمال الجماعي، فخلال حياته بالكامل يكون مقيدا و مربوطا بعربة الرأسمال.

فحسب تعبير ماركس، فإن طبقة الرأسماليين تعمل بالقاعدة القديمة للمنتصرين: تشتري بضاعة المهزومين بأموالهم، فعن طريق ذلك تقوم بنهبهم من كل شيء. إن قوة العمل لا يتم أداء ثمنها من قبل الرأسمالي، إلا بعد أداء العامل لعمله، و الحال أنه ليس الرأسمالي هو الذي يقدم الأجر مسبقا، بل العكس، فإن العامل هو الذي يؤدي للرأسمالي مسبقا، و يتم تمديد مدة الأجر من أجل تمديد القرض المجاني، الذي منحه العامل الرأسمالي. إن طبقة الرأسماليين تسلم للعمال باستمرار قدرا من النقود في شكل أجر، و ذلك ليتمكنوا من شرار وسائل عيشهم، بمعنى شراء جزء من المنتج الذي خلقه عمل العامل، و الذي استولى عليه المستغلون الرأسماليون، و هذا المال الذي حصل عليه العمال يعيده العمال بانتظام للرأسماليين، و ذلك عبر اقتناء وسائل العيش، التي أنتجها العمال أنفسهم.

إن تحليل العلاقات الرأسمالية في سياق إعادة الإنتاج، يظهر لنا الطبيعة الحقيقية للأجر، و كذلك لكل رأسمال.

لنأخذ مثالا :

لنفترض أن مقاولا رأسماليا استعمل 100 ألف درهم كاستثمار في مشروع، و لنفترض أن هذا الرأسمال يعود عليه بفائض قيمة سنوي قدره 10 آلاف درهم، و لنفترض أن هذا الرأسمالي استهلك 10 آلاف درهم في استهلاكه الفردي.

لو لم يستحوذ الرأسمالي على العمل غير المؤدى عنه للعامل، سنجد أن هذا المقاول قد استهلك كل رأسماله في عشر سنوات، لكن هذا لا يقع، لأن 100 ألف درهم، التي صرفها من أجل استهلاكه الشخصي ستتجدد بالكامل خلال هذه المدة و ذلك بفضل فائض القيمة التي خلقها العمل غير المؤدى عنه، و بالتالي، فمهما كان المصدر الأولي للرأسمال، فإن هذا الأخير، في سياق إعادة الإنتاج البسيط يصبح خلال مرحلة محددة، قيمة تم خلقها من طرف عمل العمال و تم الاستحواذ عليها مجانا من طرف الرأسمالي، فهذا هو الدليل على سخافة ادعاءات الاقتصاديين البورجوازيين، و التي حسبها فالرأسمال يعتبر غنى تم تحقيقه بفضل العمل الخاص للرأسمالي. إن إعادة الإنتاج البسيط تشكل جزءا من إعادة الإنتاج الموسع، بل كذلك من علاقات الاستغلال المتضمنة في إعادة الإنتاج البسيط، و هو أمر أكثر عمقا في إعادة الإنتاج الموسع.

2-إعادة الإنتاج الموسع: التراكم الرأسمالي

في الحالة الثانية نجد أن جزءا من فائض القيمة يتم تخصيصه من طرف الرأسمال من أجل الزيادة في الإنتاج: شراء وسائل إنتاج إضافية و توظيف عمال جدد، و في هذه الحالة، فإن جزءا من فائض القيمة قد تمت إضافته للرأسمال السابق.

إن تراكم الرأسمال هو إضافة جزء من فائض القيمة إلى الرأسمال، أي تم تحويله لرأسمال، و من هنا يعتبر فائض القيمة مصدر تراكم، فعن طريق استغلال الطبقة العاملة يزيد الرأسمال، و هذا ما نسميه بإعادة الإنتاج الموسع. و للتذكير، فإنه في نفس الوقت الذي تتحقق إعادة الإنتاج تتحقق إعادة إنتاج موسع لعلاقات الاستغلال.

إن العنصر المحرك للتراكم، الذي يحققه الرأسمالي هو فائض القيمة، الذي تم إدخاله أو تحويله إلى رأسمال، و مع الزيادة في الإنتاج يتضخم حجم فائض القيمة، الذي يستحوذ عليه الرأسمالي، و كذلك يزداد الجزء من فائض القيمة المخصص للحاجيات الفردية للرأسمالي، التي تسمح له بتحقيق رغد العيش. بتحقيقه للزيادة في فائض القيمة، عن طريق الزيادة في الإنتاج، يستطيع الرأسمالي استغلال عدد أكبر من العمال، و من ثمة تحقيق حجم أكبر من فائض القيمة. هذا بالنسبة للمصدر الأول و الأساسي للتراكم الرأسمالي، و هناك عنصر محرك آخر للتراكم و هو المنافسة الشرسة، التي تجعل من كبار الرأسماليين في وضعية أحسن تسمح لهم بسحق الرأسماليين الصغار، ذلك أن المنافسة تفرض على كل رأسمالي، و إلا سيسقط في الإفلاس، تجديد وسائل إنتاجه و توسيع إنتاجه. إن توقيف التقدم التقني و توسيع الإنتاج هو البقاء في الخلف، و من هنا هزيمة المتأخرين عن طريق منافسيهم. إن المنافسة تفرض على كل رأسمالي الزيادة في رأسماله، و لا يستطيع فعل ذلك إلا عن طريق التراكم المستمر لجزء من فائض القيمة. إن تراكم الرأسمال هو مصدر إعادة الإنتاج الموسع.

خلال سيرورة تطور الرأسمالية، و عن طريق التطور الدائم لتراكم الرأسمال، و النتائج التي تحصل بسبب المنافسة (القوي يأكل الضعيف) يعرف الرأسمال تمركزا و تركزا مستمرا، فخلال عملية التراكم الرأسمالي، يتزايد الحجم العام للرأسمال فتتأثر أجزاءه لتعرف تغييرات غير متساوية، و هنا يحصل تغيير في بنية الرأسمال، فالرأسمالي، بتوسيعه لمؤسسته و بمراكمته لفائض القيمة، يدخل بشكل عام آلات جديدة أكثر اكتمالا و دقة من الناحية التقنية مما يسمح له بالزيادة في أرباحه. إن هذا التقدم التقني يمثل زيادة أكثر سرعة للجزء من الرأسمال المتمثل في وسائل الإنتاج : الآلات، البنايات، المواد الأولية، أي ما يطلق عليه ماركس ب الرأسمال الثابت، أما الجزء من الرأسمال المخصص لشراء قوة العمل، و هو ما نطلق عليه الرأسمال المتحرك، فإنه يتطور بشكل بطيء

جدا، و نحن هنا أمام ما يطلق عليه كارل ماركس التكوين العضوي للرأسمال، أي العلاقة بين الرأسمال المتحرك و الرأسمال الثابت، و يمكن صياغتها كالتالي:

ث/ م (ث = رأسمال ثابت، م = رأسمال متحرك).

إن العلاقة بين الرأسمال الثابت و الرأسمال المتحرك، أي العلاقة بين حجم وسائل الإنتاج و حجم قوة العمل الحية يطلق عليه ماركس مفهوم التكوين العضوي للرأسمال. لنأخذ مثالا على ذلك :

قدر الرأسمال الإجمالي يساوي 100 ألف درهم (80 ألف درهم مستعملة في البنايات و شراء الآلات و المواد الأولية، و 20 ألف درهما مخصصة للأجور).

إن التكوين العضوي للرأسمال = 80 ث: 20 مأو 4 : 1

مع تراكم الرأسمال، فإن التكوين العضوي للرأسمال يزيد : الجزء الخاص بالرأسمال الثابت يزداد باستمرار، بينما الجزء الخاص بالرأسمال المتحرك يتقلص باستمرار، ففي الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1889، كانت العلاقة قائمة بمستوى 4،4: 1 بالنسبة لسنة 1904، و 6،1: 1 بالنسبة لسنة 1929، و 6،5: 1 بالنسبة لسنة 1939.

خلال سيرورة إعادة الإنتاج الرأسمالي، تزداد الرساميل في حجمها نتيجة التمركز و التركز، فتمركز الرأسمال هو الزيادة في الرأسمال عن طريق تراكم فائض القيمة الذي تم خلقه داخل مقاولة معينة، أما التركز الرأسمالي فيتم عن طريق اندماج بين مجموعة من الرساميل في رأسمال واحد أكثر حجما.

مع المنافسة تقوم الرساميل الكبيرة بتحطيم الصغيرة و المتوسطة، و يتم الاستيلاء عليها بأثمنة بخسة و دمجها أو بيعها لقطاعات أخرى. إن هذا هو ما كان وراء الشركات المساهمة، أو ما يسمى بالشركات المجهولة الاسم.

هكذا، تقوم عملية التمركز و التركز بتجميع ثروات شاسعة بين أيدي عدد قليل و محدود من الرأسماليين. إن تراكم الرساميل يفتح إمكانيات واسعة لتمركز الإنتاج داخل الشركات الكبرى. و تتوفر الشركات الكبرى على إمكانيات أكثر للحصول على القروض، كما أنها تتوفر على إمكانيات أكثر للصمود أمام الخسائر و أمام القروض، و من ثمة على المقاومة أكثر خلال المنافسة.

بالنسبة للزراعة

تتمثل عملية التمركز الرأسمالي عن طريق تمركز الأراضي و وسائل الإنتاج في يد الملاكين العقاريين الرأسماليين الكبار، و هكذا تسحق الرأسمالية الزراعية الكبيرة صغار الفلاحين و الفلاحين

المتوسطين، اللذين لا يتوفرون على ما يكفي من الأرض و آلات الإنتاج، فيتم استعباد جماهير الفلاحين و كذلك الصناع، اللذين يفلسونو يتحولون إلى بروليتاريين.

إن التمركز و التركز الرأسمالي يفاقم التناقضات الطبقية في المدن و البوادي.

الجيش الصناعي الاحتياطي

إن زيادة الإنتاج في النظام الرأسمالي تصاحبها الزيادة في التكوين العضوي للرأسمال، و الطلب على اليد العاملة يحدده، ليس الرأسمال بكليته، بل الجزء المتحرك منه، الذي ينقص مع التقدم التقني بالمقارنة مع الرأسمال الثابت، فمع الزيادة في الرأسمال، و تقدم تكوينه العضوي، فإن الطلب على اليد العاملة ينقص بشكل نسبي، بالرغم من أن أعداد البروليتاريا في شموليتها تزداد بقدر ما تتطور الرأسمالية، فجزء من العمال بدون شغل يشكلون فائضا، أو ما يسمى بفائض سكاني نسبي. إن هذا الفائض السكاني هو نسبي، ذلك أن جزءا من قوة العمل لا يظهر فائضا إلا بالمقارنة مع حاجيات التراكم الرأسمالي، ففي المجتمع البرجوازي بقدر ما يزداد الغنى الاجتماعي بقدر ما أن جزءا من الطبقة العاملة محكوم عليه بممارسة عمل مكثف، بينما الجزء الآخر محكوم عليه بالعطالة القسرية. إن الفائض السكاني النسبي يتميز بعدة أشكال و هي :

1-الفائض السكاني المتأرجح:

يتمثل هذا الشكل في العمال اللذين يفقدون عملهم بالنسبة لزمن محدد بسبب نقص الإنتاج، و بالتالي نقص في استعمال الآلات و من ثمة إغلاق المؤسسات، و مع توسع الإنتاج، فجزء من العاطلين يستعيدونه و يجده جزء من الجيل الجديد. هكذا فإن العدد الإجمالي للعمال المستخدمين يزداد، لكن في إطار ساكنة تتناقص باستمرار مقارنة مع سلم الإنتاج.

2-الفائض السكاني الكامل

و يتشكل من المنتجين الصغار، اللذين أفلسوا و خاصة الفلاحين الفقراء، و العمال الزراعيين، اللذين لا يشتغلون في الزراعة إلا خلال جزء من السنة، و لا يجدون عملا في الصناعة، و يعيشون حياة بسيطة.

و خلافا لما يجري في الصناعة، فإن التقدم التقني في الزراعة يؤدي إلى نقص مطلق للطلب على اليد العاملة.

3-الفائض السكاني الجامد

و يتشكل من جماعات عديدة من الناس اللذين فقدوا عملهم الدائم، و اللذين يقومون بعمل غير منتظم، و يحصلون على أجور فوق الدخل العادي للأجور، و يتعلقالأمر بالعمال، اللذين يعملون في دائرة العمل الرأسمالي المنزلي، و كذلك أولئك اللذين يعيشون من عمل موسمي .

4- الفئة الدنيا من فائض السكان النسبي :

و يتعلق الأمر هنا، بأولئك اللذين تم إقصاؤهم من الإنتاج، بدون أي أمل بالعودة، و يعيشون من مداخيل هنا و هناك عبر الصدفة، و جزء من هؤلاء يسقطون في التسول.

لقد اكتشف ماركس القانون الرأسمالي للسكان، و الذي حسبه، فإن في المجتمع البرجوازي، يجعل تراكم الرأسمال جزءا من الطبقة العاملة غير مستقرة و زائدة و مستبعدة من السكان، و محكوم عليها بالبؤس و المجاعة. إن قانون السكان الرأسمالي قد تولد عن علاقات الإنتاج في المجتمع البرجوازي.

5- فائض السكان الزراعي :

في البلدان الرأسمالية، ففي الزراعة يشكل فائضا سكانيا كاملا، فالفائض السكاني ينتج عن إفلاس جماهير كبيرة من الفلاحين، و هذه الساكنة لا يمكن أن تشتغل في الإنتاج الزراعي إلا جزئيا دون أن تجد عملا في الصناعة.

إن تطور الرأسمالية الزراعية يزيد من الفوارق وسط الفلاحين، فيتشكل جيش من العمال الزراعيين و الفلاحين الفقراء، في وقت ينقص الطلب على العمال الزراعيين. إن فئات من السكان التي أفلست تتحول إلى بروليتاريا صناعية أو تساهم في تضخم جيش من اللذين لا عمل لهم في المدن. (يتبع)

علي محمود